عسكر يبارك تولي العنزي عمادة «العالي للفنون المسرحية»

بارك النائب عسكر العنزي للدكتور علي العنزي تولي منصب عميد المعهد العالي للفنون المسرحية . وقال عسكر : ألف مبروك وأعانكم الله العلي القدير على تحمل أعباء العمادة وسدد الله على طريق النجاح والتميز خطاكم.

د. علي العنزي

أكد أن مكيفات المدارس خارج نطاق الخدمة!!

حماد يطالب وزير التربية بتأجيل الدراسة في المدارس غير المهيأة لاستقبال الطلاب

طالب النائب سعدون العتيبي وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور / حامد العازمي – بسرعة التدخل والايعاز للجهات المختصة لصيانة مكيفات مدارس وزارة التربية لإنجاز ومتابعة اعمال الصيانة واستبدال المكيفات المتهالكة بأسرع وقت ممكن ، حيث ان الكثير من المدارس بجميع المناطق التعليمية ومع بداية العام الدراسي الجديد غير مهيأة لاستقبال الطلاب بوضعها الحالي ، وذلك نظراً لكثرة اعطال المكيفات وخروج اغلبها عن الخدمة بالإضافة الى ضعف أداء الاجهزة القديمة وعدم صلاحيتها ، لا سيما في ظل الارتفاع الشديد في درجات الحرارة والرطوبة والكثافة الطلابية المتزايدة بالمدارس .

وأضاف حماد : نشكر مدراء المدارس الذين اتخذوا قراراً صحيحاً باستدعاء أولياء الأمور لاستلام أبنائهم الطلاب ومنحهم اجازه لنهاية الأسبوع لعدم جاهزية تلك المدارس لاستقبال الطلاب .

واكد حماد : ان تعطل المكيفات في المدارس وعدم توافر الجو الملائم لأبنائنا الطلاب ، سيؤثر بالسلب على قدرتهم الاستيعابية وتحصيلهم العلمي بالإضافة إلى التأثير السلبي على سير العملية التعليمية داخل تلك المدارس ، كما سيتسبب في العديد من المشاكل الصحية والمرضية لأبنائنا الطلاب .

وطالب حماد وزير التربية باتخاذ قرار عاجل بتأجيل الدراسة في المدارس الغير مهيأة لاستقبال الطلاب لحين الانتهاء من فحص وصيانه جميع المكيفات حفاظاً على صحة وسلامة أبنائنا الطلاب ، ومن اجل توفير الجو الملائم لاستئناف العملية التعليمية داخل المدارس ، وكما طالب بضرورة توفير فرق طوارئ سريعة وخطط بديلة للتعامل مع تلك الاعطال في مكيفات المدارس .

وزاد حماد : يجب على وزير التربية سرعة محاسبة الشركات المتعاقدة مع وزارة التربية على صيانة المكيفات عن هذا الاهمال والقصور في اداء اعمالهم ، حيث لا تزال اغلب المدارس تحت الصيانة وتحتاج لوقت طويل للانتهاء من عمليات الصيانة والاستبدال للمكيفات المتهالكة ، والتي كان من المفترض على تلك الشركات الانتهاء من اعمالها خلال فترة العطلة الصيفية وقبل بداية العام الدراسي ودخول ابنائنا للمدارس .

سعدون حماد

لحماية الطلبة من حرارة الشمس وتقلبات الطقس

الصالح يقترح إنشاء مظلات في الساحات المدرسية

أعلن النائب خليل الصالح عن تقديمه اقتراحاً برغبة يهدف إلى حماية الطلبة من الحرارة الشديدة وتقلبات الطقس بإقامة مظلات في الساحات المدرسية.

وقال فيه : تلتزم الدولة بتوفير مناخ صحي آمن لأبنائنا الطلبة في المدارس، والحفاظ على صحتهم بما يضمن سير العملية التعليمية بشكل طبيعي من دون تعريضهم لأي مخاطر صحية.

ولما كان عدم وجود مظلات تغطي الساحات الخاصة بالمدارس، يؤثر على صحة ابنائنا الطلبة ويجعلهم عرضة للإجهاد الحراري والنزلات والامراض الموسمية خاصة في اوقات طابور الصباح والفرص وغيرها من النشاطات المدرسية التي تستلزم توفير الحماية الكافية لهم، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي: إنشاء مظلات تغطي الساحات في المدارس لحماية الطلبة من حرارة الشمس وتقلبات الطقس.

خليل الصالح

اللجنة ستستدعي المسؤولين للتحقيق

الدمخي : «حقوق الإنسان» تلقت شكوى من والد أحد الطلبة الضباط المتوفين

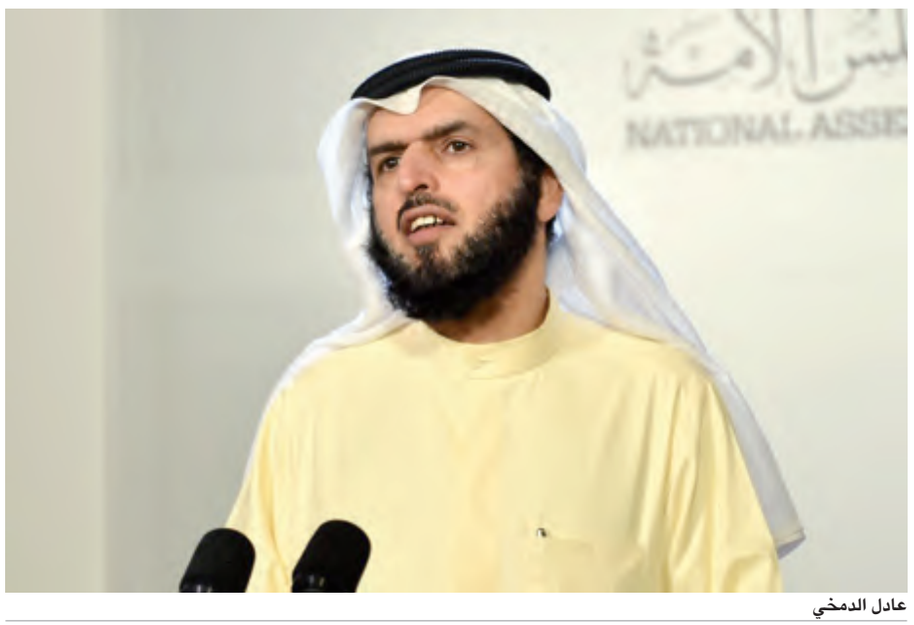

عادل الدمخي

أعلن رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية النائب عادل الدمخي عن تلقي اللجنة صباح اليوم شكوى مقدمة من والد الطالب الضابط المتوفى فالح العازمي.

وأوضح الدمخي في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن الشكوى تتعلق بالمعاملة غير الإنسانية التي تعرض لها الطالب الضابط المتوفى، مشددا على ضرورة محاسبة المتسببين في قضية وفاة الطلبة الضباط، وإعطاء كل ذي حق حقه.

وقال الدمخي إن حادثة وفاة الطلبة الضباط هزت المجتمع الكويتي «وكنت أول المتحدثين عنها وأكدت على ضرورة مراجعة المناهج التدريبية والتعليمية ومحاسبة المسؤولين واتخاذ خطوات فاعلة تجاه ما حصل.»

وبين أن اللجنة ستستدعي جميع المسؤولين بمن فيهم وزير الدفاع ورئيس الأركان ولن تستثني أحدا من المعنيين بالقضية، مؤكدا أن دور اللجنة سيقتصر على التعامل الإنساني في هذه القضية نظراً لوجود لجنة مشكلة من قبل وزير الدفاع ودورها تنفيذي فضائي.

وأضاف « دورنا في الحساب السياسي والإداري في هذا الموضوع من الناحية الإنسانية، موضحا أن اللجنة تسعى للوقوف على أسباب هذه المشكلة واتخاذ الإجراءات الرادعة والحازمة ضد المسؤولين عنها.»

وأكد على أهمية دور أعضاء مجلس الأمة ولجنة حقوق الانسان في اتخاذ موقف حازم لمحاسبة المسؤولين المتسببين في التعامل غير الإنساني، و»سوف نوجه يوم غد دعوة لأعضاء اللجنة للاجتماع والتحقيق في هذه الشكوى».

وطمأن الدمخي والد المتوفى بأن هذه القضية لن تمر مرور الكرام، مؤكدا أن اللجنة سيكون لها موقف جدي لكي ينال أصحاب الحق حقوقهم.

وختم الدمخي بالدعاء بالرحمة للطلبة المتوفين والشفاء لمن يرقد في المستشفى، متمنيا عدم تكرار مثل هذه الحوادث في بلدنا الحبيب.

أعرب عن أمله في إجراء مراجعة شاملة لطريقة التعامل مع الطلبة الضباط

المطيري: قلقون على المال العام من دمج «بيت التمويل» مع «الأهلي المتحد»

قال النائب ماجد المطيري إنه قدم أسئلة برلمانية إلى وزير المالية بشأن موضوع دمج بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد البحريني، والعقود الاستشارية الخاصة بجدوى عملية الدمج أو الاستحواذ.

وقال المطيري في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إنه منذ شيوع خبر الدمج لم تعلن وزارة المالية أو القطاعات التابعة لها عن أي دراسة أو استشارات تؤيد ذلك الدمج أو تشرح الجدوى منه.

وأضاف أن هناك الكثير من الآراء الاقتصادية تؤكد أن الدمج لن يكون في صالح الاقتصاد الكويتي، وسيكون له تأثير على مكانة أحد البنوك وأنه لم يراعِ صغار المساهمين الذين يجبَ مراعاة حقوقهم والحفاظ على مصالحهم.

واستفسر عما إذا كانت الحكومة موافقة على الدمج لا سيما أنها من ضمن المساهمين في البنكين من خلال مؤسسات حكومية مثل مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وهيئة الاستثمار، والأمانة العامة للأوقاف، وهيئة القصر.

وشدد على معرفة كيفية ضمان المحافظة على الأموال العامة وما مدى تأثرها وهل الأجهزة المالية الرقابية اطّلعت على موافقات الجهات الحكومية أم أن الدمج كان بلا موافقة الحكومة.

وبين أن الأسئلة التي تقدم بها تتناول استعانة الوزارة بمستشار لتقديم استشارات خاصة بجدوى الدمج أو الاستحواذ وقيمة العقود الاستشارية وآلية التعاقد مع المستشارين.

ماجد المطيري

وأشار إلى أن السؤال تطرق أيضاً إلى مدى صحة رفض بنك الكويت المركزي الدمج لوجود سلبيات ومخاطر لعملية الدمج، وعما إذا كانت هناك دراسات تفيد بخطورة عملية الدمج أم لا.

وأضاف أن ما يثير القلق أن هناك أضرارا ستلحق بالمال العام من عملية دمج بيت التمويل والأهلي المتحدة وأن المؤسسات الحكومية المساهمة في البنكين ستتأثر.

ولفت إلى أنه من المهم معرفة ما إذا كان هناك بعض أعضاء في مجلس الإدارة يمتلكون حصصا من رأسمال بيت التمويل وحصصا من رأسمال الأهلي المتحد.وأوضح أنه سأل عن وجود مخالفة في عملية امتلاك حصص في رأسمال البنكين لأنظمة وقوانين هيئة أسواق المال أم لا، ومدى صحة تربّح مساهمي الأهلي المتحدة على حساب مساهمي بيت التمويل من عملية الدمج.

وأضاف المطيري أنه استفسر في أسئلته عما إذا كان سيتم الاستغناء عن موظفي بيت التمويل بعد عملية الدمج، ومدى وجود تعارض مصالح بين أعضاء مجلس الإدارة لطرفي الدمج، والمخاطر والمنافع المترتبة على الدمج.

وفي موضوع آخر، رأى المطيري أن عزل آمر القوة الجوية لا يكفي لمعالجة ما حصل للطلبة الضباط في كلية علي الصباح العسكرية، مؤكدا أنه يجب أن يتم تطبيق المادة 85 على آمر القوة الجوية وليس المادة 83 حتى يتم حرمانه من جميع المميزات.

وطالب بالتحقيق مع آمر القوة الجوية لمعرفة ملابسات ما وصفها بـ»الجريمة» التي تعرض لها الطلبة الضباط في كلية علي الصباح، وفتح ملف الطالب ضابط فيصل العبيد الذي توفي قبل 6 أشهر وهو من الدفعة رقم 47.

وقال إنه «إمعانا في المسؤولية الملقاة على عاتق آمر القوة الجوية فإن الدفعة 46 كانت تتدرب في كلية أحمد الجابر ولمدة سنتين، وقبل 9 أشهر انتقلت الدُّفعة إلى كلية علي الصباح.

وشدد على «ضرورة محاسبة الجناة سريعا على هذه الجريمة البشعة وتحويلهم للمحاكمة وإنزال أقسى العقوبات بحقهم، ليكونوا عبرة لغيرهم، وعموما من أمن العقوبة أساء الأدب».

وأكد أنه يتأمل خيرا في آمر القوة الجوية الجديد في أن يضع الأمور في نصابها الصحيح، وإجراء مراجعة شاملة في طريقة التعامل مع الطلبة الضباط وتنحية ومحاسبة كل المتورطين بالتجاوزات الأخيرة.

طالب بإنشاء تطبيق بالهواتف الذكية للتواصل بين المدرسة وولي أمر الطالب

البابطين يقترح منع حفظ القضايا من دون الرجوع إلى القضاء

أعلن النائب عبد الوهاب البابطين عن تقديمه اقتراحا بقانون ينص على إلغاء المادة (104) من القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية لمنع حفظ التحقيق في أي قضية كانت ولأي مبرر من دون الرجوع للقضاء.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(المادة الأولى): تلغى المادة (104) من القانون رقم (17) لسنة 1960 المشار إليه.

(المادة الثانية): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي:

تحقيق العدالة هو دور القاضي ومسؤولية القضاء، والسلطة القضائية هي الجهة المسؤولة عن حفظ التحقيق في القضايا نهائيا، ولا يجوز للسلطة التنفيذية القيام بهذا الدور تطبيقا للمادة (50) من الدستور الكويتي والتي نصت على أن:

«يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور».

وحيث إن حق التقاضي كفله الدستور الكويتي في المادة (166) بنصه على أن: «حق التقاضي مكفول للناس، ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق»، فلا يجوز ونحن في دولة مدنية مصادرة هذا الحق من قبل أي شخص أو أي جهة لحفظ التحقيق في أي قضية كانت ولأي مبرر دون الرجوع للقضاء المختص.وأعلن النائب عبد الوهاب البابطين عن تقديمه اقتراحا برغبة لإنشاء تطبيق متكامل في الهواتف الذكية المحمولة يمكن المدرسة من التواصل مع ولي الأمر عن طريق التطبيق وإبلاغه بالأمور التي تتطلب موافقة مسبقة.

ونص الاقتراح على ما يلي:يلعب أولياء الأمور دورا أساسياً في تعلّم أبنائهم الطلبة من خلال تعاونهم وتواصلهم بالمدارس، وبما يضمن توسيع مشاركتهم في العملية التعليمية، وبما يعود في النهاية بالنفع والفائدة على الطلبة، حيث إن المدرسة والبيت يسهمان في سير العملية التربوية بشكل صحيح، بما يحقق وصول الطلبة إلى أعلى درجات النجاح والتفوق، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توثيق التواصل والتعاون بين الطرفين.

وفي عملية التواصل بين أولياء الأمور والمدارس قد تجد المدرسة عائقاً كبيرا في الحصول على رد مباشر من ولي الأمر في المسائل التي تتطلب ذلك، ولرفع مستوى تفاعل أولياء الأمور مع المدرسة من خلال استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة التي يستخدمها أولياء الأمور والمعلمون أيضا نستطيع رفع مستوى التواصل مع أولياء الأمور والمساهمة في سير العملية التعليمية بشكل منظم وسلس مواكبة مع التطور التكنولوجي.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – إنشاء تطبيق متكامل يستخدم في الهواتف الذكية المحمولة يعمل على رفع المستوى التفاعلي المتبادل بين المنطقة التعليمية وإدارة المدرسة والمعلم والأخصائي الاجتماعي والمرشد التربوي من جانب وولي أمر الطالب من جانب آخر، بحيث يمكن المدرسة من التواصل مع ولي الأمر عن طريق التطبيق وإبلاغه بالأمور التي تتطلب موافقة مسبقة منه مثل مشاركة الطالب في الفعاليات التي تنظمها المدرسة والرحلات الترفيهية ليبلغ إدارة المدرسة برده فورا، كما يسمح التطبيق لإدارة المدرسة بإرسال رسائل الاطلاع لولي الأمر لتأكيد اطلاعه على الرسائل المتعلقة بالمنهج الدراسي أو تغيير أوقات الدوام أو جدول الحصص الدراسية أو الخطط الدراسية الجديدة أو في حال تعرض الطالب لأمر طارئ مثل مروره بوعكة صحية أو في حال طلب استدعاء لولي الأمر لمراجعة إدارة المدرسة أو المعلم أو الأخصائي الاجتماعي أو المرشد التربوي، وكذلك يمكن هذا التطبيق ولي الأمر من التواصل مع المنطقة التعليمية أو إدارة المدرسة التابع لها بشكل مباشر لطلب تحديد موعد لمقابلة أو إرسال رسائل لتقديم شكوى أو تظلم أو مقترح لرفع مستوى التواصل بين ولي الأمر والمسؤولين.

2 – قيام وزير التربية بتشكيل لجنة والاستعانة بالمختصين من تربويين وإداريين وفنيين لبحث إمكانية استحداث مركز معلومات رئيس في كل منطقة تعليمية يتبعه مركز معلومات فرعي في كل مدرسة يتبع المنطقة التعليمية ذاتها من شأنه الإشراف على عمل هذا التطبيق بشكل متكامل ليخدم جميع مدارس المناطق التعليمية في الدولة وتطويره بما يراه ذوو الاختصاص من تربويين وإداريين وفنيين بما يتناسب مع التطور التكنولوجي.

عبد الوهاب البابطين